

# السياسات الضريبية في مجال تشجيع الإستثمار

تجربة السودان



# المحور الأول

## السياسات الضريبية في مجال الاستثمار



تعريف السياسة الضريبية



أدوات السياسة الضريبية



أشكال الحوافز الضريبية



## مقدمة

تعد السياسات الضريبية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار في أي دولة، كونها تحدد القدرة التنافسية للشركات وتؤثر في قرارات المستثمرين، حيث تؤثر بشكل مباشر على عوائد الاستثمار وتكليفه عبر تقديم حواجز وعزايا ضريبية مثل الاعفاءات وتخفيض المعدلات الأمر الذي يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز الاستثمار الم المحلي . كما يمكن أن تستخدم السياسات الضريبية في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية مثل الصناعات المنتجة وقطاع التكنولوجيا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية كونه يسهم في زيادة معدلات النمو، تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا والمعرفة.





## تعريف السياسة الضريبية

تعرف بأنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخطط لها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة المصادر الضريبية الحالية والمحتملة لإحداث أثار إقتصادية وسياسية مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.



## أدوات السياسة الضريبية

تعتبر الحوافز والمعزایا الضريبية من أهم أدوات السياسة الضريبية حيث تضم في إطار السياسة المالية بهدف تشجيع الاستثمار والإدخار.



الصفحة التالية

## أشكال الحوافز الضريبية

الإجازة الضريبية : وهي تعني الإعفاء الكامل أو الجزئي من الضريبة ، وقد يكون دائمًا أو مؤقتًا.



**المعاملة الضريبية التميزية (التخفيضات الضريبية) :**  
حيث يتم تحديد سعر ضريبي تميزي (مخفض) للقطاع المراد تشجيعه.



**تأجيل الضريبة :** وهو إجراء يسمح بتأجيل تحصيل الضريبة أو جزء منها إلى فترات لاحقة .



**المنح الاستثمارية (الإهلاك المؤجل) :**  
وتمثل في خصم نسبة من تكلفة الأصل الخاضع للضريبة في السنة الأولى من الاستثمار (الخصم الإبتدائي ) بنسبة أكبر ولمرة واحدة.



**ترحيل الخسائر :**  
حيث يتم ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة حتى لا تؤدي إلى تناكل رأس مال المؤسسة ، كما يمكن ترحيلها إلى السنوات السابقة.



# المدحور الثاني : تجربة السودان النظام الضريبي في السودان

لضرائب المباشرة وغير المباشرة

لسياسات الضريبية في مجال تشجيع الإستثمارات



# أولاً : الضرائب المباشرة

يدعمها قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م وتفرض حسب المادة (9) على :

- أرباح الأعمال: وتفرض على الأنشطة التجارية والصناعية والمهنية والحرفية
- ضريبة دخل إيجار العقارات : وتفرض على الدخل الناتج من إيجار الأراضي والمباني .
- ضريبة الدخل الشخصي: وتفرض على المرتبات والأجور والمزايا.

قانون الضرائب على الدخل لسنة 1986م

قانون رسم الدمغة لسنة 1986م

قانون ضريبة الأرباح الرأسمالية لسنة 1986م

وتفرض على السودانيين العاملين بالخارج.

قانون الضريبة القومية على المركبات لسنة 2015م

تفرض بفئات محددة على المركبات حسب سعة الماكينة .

# ثانياً: الضرائب غير المباشرة



## 1- الضريبة على القيمة المضافة:

ويحكمها قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 2001م ، وتحضر على المبيعات من السلع والخدمات والأعمال.

## 2- الضرائب على التجارة الخارجية:

ويحكمها قانون الجمارك لسنة 1986م وتحصل عن السلع التي تجتاز الحدود عند إستيرادها أو تصديرها .

## 3- الضرائب على التجارة المحلية:

وهي عبارة عن رسوم إنتاج كانت تفرض على معظم السلع المنتجة محلياً ، وبعد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة تم فرضها على عدد محدود من هذه السلع.

## 4- الضرائب والرسوم المحلية:

ويتم فرضها وتحصيدها بواسطة الحكومات الولائية عبر قوانين تفرضها مجالسها التشريعية.



الصفحة التالية

# السياسات الضريبية في مجال تشجيع الإستثمارات

تعتبر السياسات الضريبية في السودان محفزاً للإستثمارات المحلية والأجنبية حيث ركزت على تشجيع الإستثمار وخصوصاً في مجال الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لما يتمتع به السودان من مزايا تفضيلية فيه ، وذلك من حيث توفر الأراضي الشاسعة ومصادر المياه ، وكذلك ثروة حيوانية ضخمة وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز والمعزایا الضريبية في التشريعات والقوانين المختلفة ، وبفضل تلك السياسات تجاوزت نسبة مساهمة القطاع الـ30% من الناتج المحلي الإجمالي . كما تشمل الحوافز والمعزایا الضريبية كافة القطاعات الأخرى الصناعية والخدمية لتشجيع المستثمرين ودعم المشاريع في هذه القطاعات لزيادة إنتاجها وقدرتها التنافسية .



الصفحة التالية

# الحوافز والمعزایا في التشريعات السودانية

## 1- قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م

- تبلغ فئة الضريبة حسب القانون 30% من صافي الربح
- إخضاع الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي لفئة ضريبة من صفر - 2% من إجمالي الدخل.
- إخضاع القطاع الصناعي لنسبة ضريبة 15% .
- منح القانون مجلس الوزراء سلطة إعفاء أي دخل من الضرائب بعوجب أمر يصدره.
- نص على حساب فئات الإستهلاك والإستبدال للمشاريع الإستثمارية بنسبة 30% كخصم إبتدائي ، ونسبة 20% من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة للمنشآت القائمة كخصم إبتدائي لمرة واحدة.
- السماح بترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات من سنة الأساس التي حدثت فيها الخسارة.
- تطبيق نظام النافذة الموحدة (المراكز الضريبية) التي تجمع فيها كافة أنواع الضرائب.
- تطبيق نظام التقدير الذاتي في مجال المحاسبة الضريبية.
- مشروع دوسيت العمليات الضريبية وإجراء المعاملات التشريعية اللازمة.



# الحوافز والمعزایا في التشريعات السودانية

## 2- قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 2001م

موجب المادة 37 والأوامر الصادرة بموجبها ولتشجيع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني تم إعفاء :

- كافة المنتجات الزراعية التي تباع بحالتها الطبيعية والتي تعتبر من مدخلات الصناعة للقطاع.
- الماشية واللحوم والدواجن ومنتجاتها والأسمدة والألبان ومنتجاته.
- الأسمدة والتقاوي والمعيendas الحشرية.
- إعفاء الأصول الرأسمالية وفقاً لقائمة محددة .
- منح مجلس الوزراء سلطة إعفاء أي سلعة أو خدمة بموجب أمر يصدره.
- إخضاع السلع المصدرة لفائدة صفر % والتي تسمح برد الضريبة على السلع ومدخلاتها حال التصدير.
- إعفاء مستوررات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة .
- نص على معاملة السلع المنتجة محلياً واللزمرة لمزاولة النشاط داخل المناطق الحرة معاملة الصادر.



## الحوافز والمعزایا في التشريعات السودانية

### 3- قانون المناطق والأسواق الحرة لسنة 1991م

الإعفاءات والإمتيازات الواردة بالقانون حسب المادة 12 :

- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال.
- إعفاء أجور العاملين غير السودانيين الذين يعملون فيها من ضريبة الدخل .
- إعفاء البضائع المستوردة للمناطق الحرة أو المصدر منها لغير السوق المحلي من كافة الرسوم الجمركية والضرائب المترتبة عليها ما عدا رسوم الخدمات التي يفرضها المجلس.
- إعفاء المنشآت العقارية التي تقام في المناطق الحرة من كافة الرسوم والضرائب والعوائد.
- إعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكليف والنفقات المحلية المستخدمة في صنعها.



# الحوافز والمعزایا في التشريعات السودانية

## 4- قانون الجمارك لسنة 1986

- تطبيق الإعفاءات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار.
- التقاوى المستوردة لأغراض الزراعة.
- تخفيض نسب الرسوم على واردات المشروعات الاستثمارية من المواد الخام.



# الحوافز والمعزایا في التشريعات السودانية

## 5- قانون الإستثمار لسنة 2021م :



### الإعفاءات الجمركية :

- إعفاء المشاريع الإستثمارية من الرسوم الجمركية على وارداتها من التجهيزات الرأسمالية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
  - إعفاء وسائل النقل المتخصصة من الرسوم الجمركية وفقاً لما تحدده اللوائح .
  - خضوع مدخلات الإنتاج للمشاريع الإستثمارية لذات فئات الرسوم الواردة على مدخلات الإنتاج في التعرفة الجمركية ( فئة مخفضة ) .
  - الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمس سنوات (المشاريع الإستراتيجية ) .
  - إعفاء التجهيزات الرأسمالية للمشروعات الإستثمارية من الضريبة على القيمة المضافة .
- كما توجد العديد من الإعفاءات والمعزایا الضريبية في قوانين الإستثمار الخاصة بالولايات من الضرائب والرسوم التي تفرضها بموجب قوانينها



ساهمت هذه المزايا والحوافز في تهيئة البيئة المواتية للاستثمار وأدت لقيام عدد كبير من المشروعات الاستثمارية حيث تم مسيرة الأنظمة الضريبية الحديثة في مجال الإجراءات والنظم :



1  
تطبيق نظام  
التقدير الذاتي

2  
دوسيّة  
العمليات  
والإجراءات  
الضريبية

3  
تطبيق نظام  
النافذة  
الواحدة

4  
إنشاء المراكز  
الضريبية  
الموحدة

## الفرص و التحديات



- تدني نسبة الإيرادات الضريبية في السودان في الناتج المحلي الإجمالي حتى قبل الحرب والحوافز الضريبية تؤثر سلباً على الحصيلة.
- تعدد الضرائب والرسوم التي تفرضها الولايات والمحليات بسبب الحاجة للموارد المالية يقلل من أثر الحوافز الممنوعة.



- تساهم الحوافز والمعززات الضريبية الواردة في التشريع السوداني في جذب الاستثمار الأجنبي والبلاد مقبلة على إعادة إعمار ما دمرته الحرب.
- توقيع عدد كبير من اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي مع العديد من الدول يوفر الحماية والتسهيلات الضريبية للمستثمرين الأجانب.
- تعزيز التحول الرقمي وحوسبة الأنظمة والعمليات الضريبية يساهم في تبسيط الإجراءات للمستثمرين.



[www.tax.gov.sd](http://www.tax.gov.sd)

# THANK YOU!

